يُركّب، أيضاً، على البنادق المخصّصة لمكافحة التظاهرات، من عيارات كبيرة تصل ١,٥ بوصة (**المصدر نفسه**). وتمثّلت أداة أخرى لمواجهة المتظاهرين في طلقة عيار تسعة ميليمترات من مادة «باليستايت» دون مقذوف، كي يتمكن رجال الامن من استخدام الرشيشات عيار تسعة ميليمترات لاطلاق قنابل الغاز في اعمال الامن الداخلي دون قتل المصابين. تجدر الملاحظة، طبعاً، ان الصناعة الاسرائيلية قد طوّرت مجموعة متنوعة من هذه المعدّات المضادة للتظاهرات، التي باتت معروفة تماماً، مثل الحاضنات التي توضع على فوهة البنادق الآلية لاطلاق الكرات الحديدية ـ المطاطية، وقد عرضت، جميعاً، في المحافل المختصة الدولية للبيع. أمّا الشيء اللافت في هذا المجال، فهو الطلقة «تريبليكس» البلاستيكية، التي تقذفها حشوة «باليستايت». وتتألف الطلقة من ثلاث اسطوانات مطاطية تنقل صدمة حركية الى جسم الشخص المستهدف على مسافة ٤٠ متراً، ممّا يكفي لشلّه للحظة ريثما يصله رجال الامن ليعتقلوه (**المصدر نفسه**)؛ علماً بأن الاسطوانات تتوزع («تنفلش») وتفقد مفعولها ودقتها بعد تلك المسافة. هذا، ويتم وضع الطلقة في فوهة البندقية تمهيداً للرماية، ويتمّ نزع مسمار أمان منها لتحريرها.

أمّا الاجهزة الاخرى التي تنشط الشركات الاسرائيلية بترويجها، فتتمثّل في المناظير الخاصة للبنادق الآلية القناصة ولبنادق مكافحة التظاهرات. المنظار الاول هو «سنايبر ـ سي ٣» الذي بُدىء بتصميمه في العام ١٩٧٩، وانطلق تطويره من قبل شركة «ألبط» في العام ١٩٨٦ (**المصدر نفسه**، ١٠/١٩٨٨ و٢/١٩٨٩)، وتعمل الشركة، حالياً، على انتاج نموذج يعمل في الليل، فيما تواصل تسويق الطراز «فالكون»، بعد ان باعت اعداداً منه الى الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه**، ٦/١٩٨٩). وفي هذه الاثناء، نجحت شركة «اورتيل»، التابعة لشركة «ال ـ أوب»، في بيع بعض المناظير طراز «هيت آي ـ ١٥٠٠» للاستخدام مع قواذف القنابل المركبة على البنادق الآلية. ويذكر ان ميزة هذا الطراز الاخير، الذي يكبّر الهدف بنسبة ١,٥ ضعف، هي امكان فتح العينين عند استخدامه ممّا يوسّع رقعة رؤية الرامي.

جولة التعيينات

شهدت المؤسسة العسكرية والامنية الاسرائيلية جولة واسعة من التعيينات شملت غالبية الاجهزة التابعة مباشرة للجيش ولوزارة الدفاع، وكذلك عدداً من شركات الصناعة الحربية، منذ بداية العام ١٩٨٩. ويتمثل احد ابرز التعيينات الجديدة بتوصل رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الى قرار حول اختيار الرئيس الجديد لجهاز المخابرات «موساد»، في أواخر كانون الثاني (يناير). فقد وقع الاختيار على احد كبار المسؤولين في الجهاز، بعد جدال طويل داخل الحكومة والجيش (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/١/١٩٨٩). وثبت، لاحقاً، ان الرئيس السابق، الذي استقال من منصبه، كان ناحوم ادموني، الذي عيّن في منصبه في صيف العام ١٩٨٢ بعد مقتل المرشح الاصلي لرئاسة «الموساد»، اللواء يكوتيئيل آدم، نائب رئيس الاركان العامة للجيش، في هجوم فدائي في بلدة الدامور جنوب بيروت (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٣/١/١٩٨٩؛ و**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٦/٣/١٩٨٩). وقد أكد شامير ان ادموني لم يُقل، وان احداً لم يقترح اقالته، بل انه حظي بثقة كاملة وقام بعمل غير عادي، لكنه انهى ولايته بعد تمديدها (**هآرتس**، ١٣/١/١٩٨٩). وجاء ذلك رداً على بعض الانتقادات الموجهة الى الجهاز بسبب تدهور العلاقات مع بريطانيا وانكشاف اعمال غير قانونية اسرائيلية في الولايات المتحدة. والمعروف ان أوساط الجيش وأطراف في الحكومة كانت تدعم احد مسؤولي الاستخبارات العسكرية لتولي منصب رئيس «الموساد»، الذي لا يتمّ تحديد هويته، او منصبه السابق، حسب العادة وحفاظاً للسرية (**السفير**، بيروت، ٢٤/١/١٩٨٩).

أمّا أبرز التعيينات العلنية، في هذه الآونة، فكان تولي الاميرال أوري (ميشا) رام قيادة سلاح البحرية، الذي حلّ مكان اللواء ابراهام بن ـ شوشان. وكان بن ـ شوشان ارتقى الى قيادة السلاح في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، بعد تحمّل مسؤوليات بحرية عدّة منذ العام ١٩٧٥، وانتقل، الآن، الى واشنطن، ليصبح ملحقاً عسكرياً بدلاً من الجنرال عاموس يارون (**جينز ديفينس ويكلي**، ١١/٢/١٩٨٩ و١٥/٤/١٩٨٩).